

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي
آسيا

تقرير اجتماع التنفيذ الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المحتويات

1	مقدمة
		أولاً - الزراعة
3	
		ثانياً - التنمية الريفية
9	
		ثالثاً - الأراضي
12	
		رابعاً - الجفاف
19	
		خامساً - التصحر
23	
26	سادساً - المراجع

مقدمة

1- تعقد لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة دورتها السادسة عشرة في الفترة من 5 إلى 16 أيار/مايو 2008. وتستعرض اللجنة في هذه الدورة التقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ الالتزامات والأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ¹، وغيرها من الصكوك الدولية المعنية بخمسة مواضيع هي الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، من المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ 2008-2009. ويتناول هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المشار إليها في المنطقة العربية، وكذلك التحديات والعقبات التي تواجه المنطقة في تحقيق الأهداف المرجوة، كما يلقي الضوء على المجالات ذات الأولوية للعمل في المرحلة المقبلة.

2- وفي إطار التنسيق والتعاون العربي في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك التحضير لدورات لجنة التنمية المستدامة، كان إعداد هذا التقرير حصيلة سلسلة من الإجراءات التي جرى تنفيذها بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في المجالات موضوع التقرير، ومنظمات المجتمع المدني، وبمشاركة فاعلة من خبراء البلدان العربية، والمنظمات الأعضاء في اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. ومن هذه الإجراءات:

(أ) أعدت المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة² خمسة تقارير إقليمية شاملة حول المواضيع الخمسة المعروضة على لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة.

(ب) عُقد المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية في القاهرة في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، حيث نوقشت التقارير الإقليمية حول المواضيع الخمسة، بمشاركة خبراء في مواضيع البحث، وممثلين عن وزارات البيئة والمنظمات العربية وهيئة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

(ج) أعدت الإسكوا مسودة التقرير عن تنفيذ التزامات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد جرى عرضه ومناقشته خلال الدورة التاسعة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي الذي عُقد في القاهرة في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. ويتضمن التقرير مقدمة، وخمسة فصول عن خمسة مواضيع من مجموعة المواضيع التي تنظر فيها لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة، وهي الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر.

3- والجدير بالذكر، في هذا السياق، أن مساحة المنطقة العربية تناهز 14.01 مليون كيلومتر مربع (كلم²)، أي نحو 10.2 في المائة من مساحة العالم. وتغلب الطبيعة القاحلة والجافة على حوالي 90 في المائة من مساحة المنطقة، حيث تغطي الصحارى الصحراء الكبرى في أفريقيا والربع في المائة من المساحة الإجمالية. ومن هذه الصحارى الصحراء الكبرى في أفريقيا والربع

¹ الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس-4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، E.03.II.A)، مرفق القرار 2.

² أعد المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تقرير الأراضي والتصحر، وأعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير الزراعة والتنمية الريفية وأعد المركز الدولي لأبحاث الزراعة في المناطق الجافة "" تقرير الجفاف في المنطقة العربية.

4- وتتباين طبيعة التربة والغطاء النباتي والتضاريس والجيولوجيا السطحية تبايناً شديداً بين إقليم وآخر في المنطقة العربية، إذ تتنوع بين صحراى وهضاب وسهول داخلية ومناطق مرتفعة وسهول ساحلية. وتعاني معظم هذه الأقاليم من شح في الموارد المائية، حيث يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة 2522 مليار متر مكعب في السنة (م/3/سنة)، منها نحو 2282 مليار م3 من مياه الأمطار ونحو 205 مليار م3 من المياه السطحية ونحو 35 مليار م3 من المياه الجوفية. أما الموارد المائية غير التقليدية فتقدر بنحو 11.9 مليار م3. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالى 197 مليون هكتار، أي بنسبة 14 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة حالياً بنحو 79.5 مليون هكتار.

5- وتتجاوز مساحة أراضي المراعي في المنطقة العربية بحوالى 400 مليون هكتار³. وتتصف هذه المراعي بقلة الكثافة، وانحسار الغطاء النباتي، وقلة التنوع البيولوجي. وتقدر مساحة الغابات بحوالى 61.3 مليون هكتار، أي ما يعادل 4 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية يقع معظمها في الجزائر والسودان والمغرب⁴.

6- ويبلغ عدد سكان المنطقة وفقاً لإحصاءات عام 2005 حوالى 309 مليون نسمة، وقد بلغ معدل النمو السكاني في العقدين الماضيين 2.7 في المائة مقارنة بمعدل عالمي لم يتجاوز 1.5 في المائة. ويبلغ متوسط سكان الريف 46.3 في المائة، وهذه النسبة تتراوح بين أقل من 4.0 في المائة في الكويت وأكثر من 75.3 في المائة في اليمن. ويعيش حوالى 30 في المائة من سكان المنطقة تحت خط الفقر بدولار واحد في اليوم. إلا أن هذه النسبة تتباين أيضاً بين البلدان، فتنعدم في بعض بلدان الخليج، وترتفع في أقل البلدان العربية نمواً من 37.1 في المائة خلال الفترة 1995-1990، لتصل إلى 46.8 في المائة خلال الفترة 2000-2004، وتتجاوز 70 في المائة في بعض هذه البلدان، مثل جيبوتي والصومال.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 26، 2006.
⁴ FAOSTAT, 2002, FAOSTAT.fao.org

اولاً- الزراعة

ألف- الوضع الراهن

7- ترتبط التنمية الزراعية بالعديد من الموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي والمياه، والثروة الحيوانية والسلمكية المتوفرة. كما تعتمد على القوى العاملة الزراعية التي هي من أهم ركائز التنمية الزراعية.

8- أما مساحة الأراضي الصالحة للاستغلال فقليلة جداً، بحيث لا تتجاوز نسبتها 35 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة البالغة 14.01 مليون كم². ومع أن هذه النسبة سجلت زيادة في الفترة 1996-2004 بمعدل سنوي قدره 2 في المائة، تبقى مشاكل التصحر، وتدهور الأراضي، والتناقص المستمر في الغطاء النباتي، وتدهور المراعي الطبيعية من العوامل التي تسهم في تضائل موارد الأراضي المتاحة للتنمية الزراعية.

9- وأما الموارد المائية فهي من أهم محددات التنمية الزراعية في المنطقة العربية، نظراً إلى ندرتها وعدم انتظام توزّعها الجغرافي صعوبة استخدام المتاح منها في الكثير من الحالات. ويزداد الطلب على المياه للاستخدامات غير الزراعية بمعدلات متسارعة تحدّ من الموارد المائية المتاحة للزراعة.

10- وأما الثروة الحيوانية والسلمكية، فتعد من الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي في المجتمع الريفي. وتشير الإحصاءات إلى أن هذه الثروة ازدادت من نحو 249.3 مليون رأس في عام 1990، إلى 373.3 مليون رأس في عام 2004. إلا أن هذه الثروة تعاني من العديد من العقبات التي تعوق تنميتها، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الأعلاف الحيوانية. وتختزن الثروة السلمكية العربية إمكانات هائلة، إذ إن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد. إلا أن الاستثمارات المحققة في قطاع الثروة السلمكية لا تتناسب مع إمكانات هذا القطاع وحجم الموارد المتاحة فيه. ويتفاوت مستوى الاستثمارات في تنمية الثروة السلمكية تفاوتاً كبيراً في البلدان العربية طبقاً لحجم الثروة السلمكية في القطاع الزراعي في كل بلد.

11- أما القوى العاملة الزراعية فهي أيضاً من أهم ركائز التنمية الزراعية في البلدان العربية، حيث بلغ مجموعها نحو 35 مليون عامل في عام 2005، وهي تشكل نحو 32 في المائة من مجمل القوى العاملة. وكان متوسط نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية بحوالي 1.98 هكتاراً في عام 2004، أي أقل بقليل من متوسط عام 1990 البالغ 2.06 هكتار.

12- تقدر قيمة العجز في السلع الزراعية الأساسية بنحو 18.6 مليار دولار، تبلغ حصة الحبوب والدقيق 48.9 في المائة، تليها حصة الألبان ومنتجاتها 14.4 في المائة، ثم الزيوت النباتية 12.5 في المائة، واللحوم الحمراء 6.7 في المائة، والسكر المكرر 6.5 في المائة، ولحوم الدواجن 6.1 في المائة، ثم الفاكهة 2.3 في المائة، والبقوليات 2.2 في المائة، وأخيراً البطاطس 0.4 في المائة. وبينما حققت مجموعتنا الخضار والأسماك فائضاً تجارياً لم تلقَ أي أعباء على الميزانية الغذائية الإجمالية في المنطقة العربية.

باء- التقدم المحرز

13- وتعتبر معظم بلدان المنطقة بلداناً زراعية. إلا أن توزع الأراضي والموارد المائية والغطاء النباتي متفاوت بين هذه البلدان. وقد حققت البلدان العربية إنجازات في موضوع الزراعة على أكثر من صعيد.

1- السياسات الزراعية

14- في التسعينات، أدخلت معظم الحكومات العربية تعديلات هامة على السياسات الزراعية والتسويقية، هدفت إلى تنشيط دور القطاع الخاص، وتخفيض الدعم، والتطوير المؤسسي، وتحديث سياسات الأسعار، وتعزيز الاستثمارات في المنتجات والخدمات الزراعية. غير أن الإنفاق العام على هذا القطاع لا يزال مرتفعاً نسبياً وبشكل عبئاً على ميزانيات الدول.

15- وشجعت السياسات الزراعية المعدلة الاستثمارات في المجال الزراعي، فازدادت قيمتها من 91.7 مليار دولار في التسعينات إلى 176.5 مليار دولار في عام 2004⁵. ويرتكز دور الحكومات على دعم الخدمات الزراعية كالبحث والإرشاد، وكذلك على مجابهة آثار السياسات الخارجية.

2- استعمال التقنيات المناسبة

16- أدى استعمال التقنيات المناسبة إلى زيادة مطردة في الإنتاجية الزراعية، وخاصة في الزراعات المروية كالحبوب والخضار والفاكهة والأعلاف⁶. ومن هذه التقنيات:

(أ) الاستعاضة عن تقنيات الري القليلة الفعالية بتقنيات الري القائمة على ترشيد استخدام المياه، والري بالخطوط، والري التكميلي، والزراعة في بيئات مجهزة؛

(ب) اعتماد نظم الحراثة لصيانة التربة أو نظم عدم الحراثة ونظم الحصاد المائي؛

(ج) اعتماد أصناف مقاومة للجفاف من الحبوب والبقوليات والأعلاف؛

(د) ترشيد استخدام الأسمدة ومكافحة الآفات وإدخال الأصناف التي تعزز الإنتاجية الزراعية وتحسين استخدام العناصر الغذائية في الزراعات البعلية؛

(هـ) اختبار وتجربة واعتماد أساليب إدارة المراعي والزراعات التكميلية المرتكزة على الخبرات المحلية⁷.

3- آثار الأساليب المطبقة

17- نتيجة لتطبيق أساليب التنمية الزراعية، ازدادت إنتاجية الحبوب من معدل سنوي قدره 40.1 مليون طن في الفترة 1990-1992 إلى ما يقارب 52.5 مليون طن في الفترة 2002-

⁵ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ المرجع نفسه.

18- وازداد إنتاج السكر بنسبة 43.8 في المائة والزيوت بنسبة 71.9 في المائة واللحوم بنسبة 73 في المائة، والأسماك بنسبة 81 في المائة ومشتقات الحليب بنسبة 66.7 في المائة. ولا بدّ من الإشارة إلى آثار هذه الزيادة تبدو قليلة إزاء معدّل النمو السكاني البالغ 2.3 في المائة⁸. وازدادت الثروة الحيوانية من 249.3 مليون رأس في عام 1990 إلى 373.3 مليون رأس تقريباً في عام 2004، أي بمعدل نمو سنوي قدره 2.9 في المائة.

4- تجارة المنتجات الزراعية

19- ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية السنوية من 3.04 مليار دولار في الفترة 1990-1992 إلى 4.26 مليار دولار في الفترة 2002-2004. غير أن قيمة الواردات الزراعية ازدادت من 13.25 مليار دولار في الفترة 1990-1992 إلى 19.36 مليار دولار في الفترة 2002-2004، مما يدل على عجز متفاقم في الميزان التجاري الزراعي.

5- الثروة السمكية

20- الثروة السمكية هي مصدر مهم للغذاء في البلدان العربية، حيث تُقدّر أطوال السواحل البحرية العربية بنحو 22.4 ألف كيلومتر، وتقدر أطوال الأنهار الداخلية العربية بنحو 16.6 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى البحيرات الطبيعية. ولو جرى تطوير أساليب التصنيع، لكان بإمكان هذا القطاع أن خلق الكثير من فرص العمل والمساهمة في زيادة الصادرات. ولا تزال ثلاثة بلدان عربية هي مصر والمغرب، وموريتانيا تنتج مجتمعة نحو 67.8 في المائة من مجمل الإنتاج العربي من الأسماك حسب تقديرات عام 2004. ومن شأن تعزيز الاستثمارات في قطاع الأسماك وتأمين المنشآت المطلوبة لتحسين إنتاجية الثروة السمكية، بحيث تزداد مساهمتها في تعزيز الإنتاج الزراعي في المنطقة.

6- التعليم الزراعي

21- يدلّ تزايد المعاهد الزراعية على مستوى التعليم العالي والتعليم التقني على تزايد الاهتمام ببناء القدرات في مجال التعليم الزراعي. وهناك حالياً عدد كبير من الخريجين في هذا المجال، وتقدّم المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، ومنها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برامج تدريبية متنوعة. والمطلوب تكثيف الجهود لتعزيز قدرات الخريجين والمتخصصين في مجال الزراعة في المنطقة.

7- السلامة الغذائية – الأمن الغذائي

22- ازداد الوعي بأهمية السلامة الغذائية في المنطقة العربية خلال العقد الماضي وكذلك آثارها الإيجابية على الصحة والتسويق والتجارة الخارجية. وقد نظمت مؤسسات المجتمع

⁸ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007.

23- وأجريت أبحاث لدعم مفهوم الزراعة العضوية والحيوية. غير أن الزراعة العضوية لا تزال محدودة على مستوى الحقل، وتقدر المساحات المخصصة لها في المنطقة بأقل من 50 000 هكتار، وهي مساحة قليلة مقارنة بالمساحة المزروعة في المنطقة العربية. ولا تتوفر بيانات دقيقة حول المساحة المخصصة للزراعة الحيوية.

جيم: التحديات والعوائق

24- يتضح أن الجهود والأنشطة المبذولة خلال العقدين الماضيين لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة قد أحرزت تقدماً كبيراً. غير أن تحديات وعوائق لا تزال تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة على مختلف المستويات. وفيما يلي عرض لتلك التحديات والعوائق مع التركيز على المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

1- معدل النمو السكاني

25- ازداد عدد سكان المنطقة العربية خلال العقود الخمسة الماضية عدة إضعاف، بحيث بلغ 309 مليون نسمة في عام 2005 بعد أن كان 77 مليون نسمة في الخمسينات من القرن الماضي. وبذلك تكون المنطقة قد سجلت معدل نمو سكاني قدره 2.3 في المائة، وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. ويؤدي هذا النمو السكاني المطرد إلى تقويض كافة محاولات تعزيز الانجازات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ويلقي عبئاً ثقيلاً على الأمن الغذائي والتنمية الريفية والخدمات اللازمة والبنية التحتية.

2- تبادل المعلومات والخبرات

26- تشهد البلدان العربية جهوداً حثيثة تُبذل بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والعربية لإنشاء قواعد البيانات والشبكات الخاصة بمختلف القضايا. غير أن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الجهود يتطلب المزيد من العمل على قواعد البيانات والشبكات لزيادة عدد البلدان المشاركة فيها. وقد اكتسبت بعض البلدان العربية خبرات مميزة يمكن أن تستفيد منها بلدان عربية أخرى، وذلك في مجالات استصلاح الأراضي الجافة، والزراعة العضوية، ومكافحة التصحر، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المناطق المحمية في بعض البلدان العربية. ومع أن بعض المنظمات العربية والإقليمية حققت إنجازات في نقل التقنيات المستخدمة ونشر المعلومات والدروس المكتسبة، يبقى من الضروري تحقيق التبادل المثمر والفعال للمعارف والخبرات بين البلدان العربية.

3- التنسيق بين المؤسسات

27- يتبين من استعراض التقارير الوطنية أن قلة التنسيق وكثرة الازدواجية بين المؤسسات المعنية تعوق التخطيط الفاعل لبناء القدرات، وتحول دون الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمالية، وتنتسب في إهدار الجهود المبذولة. ومن الضروري العمل على تضافر الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقيات الرئيسية المعنية بالبيئة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

4- إنفاذ التشريعات

28- يلاحظ وجود تباين كبير بين البلدان العربية فيما يتعلق بعدد القوانين والتشريعات واللوائح التي ترفعى مختلف نواحي للتنمية المستدامة. ويمكن أن يكون لتبادل للخبرات دور إيجابي على هذا الصعيد. إلا أن الخصائص الرئيسية التي تبدو مشتركة بين العديد من البلدان غياب الآليات السليمة والفعالة لإنفاذ التشريعات.

5- الأمن والسلام

29- شهد العقد الماضي العديد من التطورات السياسية والنزاعات والحروب التي أسهمت في إعاقة مسيرة التنمية في المنطقة العربية. فهذه الظروف تلحق أضراراً بالموارد الطبيعية من الأراضي والمياه، عن طريق التلوث كما هي الحال في فلسطين والعراق، أو تحد من إمكانية استخدام هذه الموارد بسبب مخلفات الحروب في حال الألغام في لبنان، كما تؤدي إلى زعزعة عنصر الأمان المشجع على الاستثمار والإنتاج، وإعاقة الخطط، وتأخير العوائد، وتبديد فرص الاستثمار، وإهدار الوقت والجهد.

6- تطوير الخدمات

30- تعد الخدمات التعليمية والصحية والزراعية الكافية والمتطورة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال خدمات الدعم الزراعي، ومنها خدمات الإرشاد، والتأمين، ومنح الاعتمادات الصغيرة والملائمة، تفتقر إلى الكفاءة في العديد من البلدان، ولا سيما في المناطق الريفية. ولا يحظى الدور الهام الذي تؤديه هذه الخدمات الدعم والتطوير اللازمين.

7- حملات التوعية

31- من الضروري تعزيز الأنشطة المحلية، في إطار الجهود المبذولة، لتحسين ونشر الوعي بالعوائق البيئية أمام التنمية المستدامة بين الأطراف المعنية في المناطق الريفية. ويتم تصميم وإعداد برامج التوعية بلغة مبسطة، واستخدام جميع وسائط الإعلام المتاحة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة.

8- تطبيق نهج تشاركي

32- لم يصل تطبيق النهج التشاركي إلى مراحل متقدمة في معظم بلدان المنطقة. وتعد مشاركة المعنيين في تخطيط الأنشطة وتنفيذها وتقييم أثارها من المسائل الأساسية لتحقيق النجاح والفعالية، ولتلبية حاجات المعنيين الفعلية.

33- إضافة إلى ما تقدم، يواجه قطاع الزراعة تحدياً على صعيد السلامة الغذائية والأمن الغذائي. فالمستهلك في المنطقة العربية يتعرض للكثير من المخاطر الناتجة من تعرض

دال- مجالات العمل المطلوب

34- يتضح من استعراض الوضع الراهن للزراعة، والتقدم المحرز نحو التنمية الزراعية، والتحديات التي لا تزال قائمة، أن إحراز مزيد من التقدم في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة يستزم مزيداً من العمل على الأصعدة التالية:

(أ) وضع سياسة زراعية عربية متكاملة تستمد أسسها من الأهداف الوطنية والإقليمية، وتكون الغاية منها العمل على دعم وتعزيز التجارة الخارجية والمتعددة، وتشجيع البحث الزراعي العلمي، وتوحيد نظم الحجر الصحي، وتنسيق التشريعات الزراعية المتعلقة بالسلامة البيئية والغذائية، وتوحيد معايير نوعية المنتجات الزراعية، وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

(ب) إعطاء الأولوية لاستعمال التكنولوجيا الإحيائية والتنوع البيولوجي، والنباتات الملحية في البحوث الزراعية، بما في ذلك البحوث المتعلقة بإنشاء بنوك للجينات لحفظ الفصائل النباتية المحلية المقاومة للجفاف والحر الشديد والملوحة والظروف المناخية القاسية؛

(ج) التركيز على تنمية الإمكانات والموارد المتوفرة في المنطقة كالثروة السمكية، والثروة الحيوانية، والسلع ذات القدرة التسويقية العالية؛

(د) تعزيز كفاءة مرافق التسويق والتنظيم والتجهيز ما بعد الحصاد، فهذه العمليات لا تقل أهمية عن عناصر استدامة الإنتاج، والخسائر التي تقع خلال عملية التسويق، وخاصة في مراحل التجهيز ما بعد الحصاد، مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية، تصل إلى 25 في المائة من الفاكهة والخضار، و15 في المائة من الحبوب⁹. وهذه الخسائر تلحق أضراراً بالعائدات الاقتصادية للمزارعين وتؤثر في قراراتهم.

(هـ) التوسع في بناء القدرات على جميع المستويات المعنية بتحسين الإنتاجية وفي جميع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، وتوفير التسهيلات المالية لدعم مشاريع تخفيف حدة الفقر وتعزيز نشاط المرأة الاقتصادي؛

(و) العمل على تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة المتفق عليها، مع تركيز الاهتمام على العناصر التالية:

⁹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007.

- (1) احتياجات تخطيط وتنفيذ مشاريع مشتركة بين البلدان العربية؛
- (2) التمويل المشترك والاستثمار في مجال تطوير التقنيات الزراعية؛
- (3) تخطيط وتنفيذ برامج لتنمية إنتاج السلع الزراعية وتحسينه؛
- (4) تطوير الصناعات الزراعية؛
- (5) تعزيز التجارة الزراعية في البلدان العربية.

(ز) العمل على تطوير المختبرات القائمة المعنية بسلامة الغذاء وتحسين جودته، وتطبيق المعايير المعمول بها على المحاصيل التصديرية، وتطوير التشريعات اللازمة، وضمان سلامة السلع الغذائية المستوردة.

ثانياً- التنمية الريفية

35- يمثل تحقيق التنمية الريفية في البلدان العربية عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فالتنمية الريفية ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق التنمية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر، والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن، وما تسببه من مشاكل اقتصادية واجتماعية. وتتوقف إمكانات تحقيق التنمية الريفية على اتباع نهج إنمائي متكامل يستهدف تحقيق تحول تدريجي في المجتمعات الريفية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا سيما في ظل الأوضاع السائدة في المناطق الريفية والتي تختلف اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر.

ألف- الوضع الراهن

36- تتنوع المجتمعات الريفية في المنطقة العربية بين مجتمعات زراعية أو رعوية أو مساحات صحراوية منعزلة تتنوع أنشطتها طبقاً للموارد المتاحة في كل منها. وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في الأرياف في عام 2005 حوالي 45 في المائة من مجموع سكان المنطقة، مع استمرار موجات الهجرة الداخلية من الأرياف والهجرة الخارجية إلى بلدان عربية أخرى للعمل. نتيجة لهذه الهجرة، تتخفص إنتاجية المناطق الريفية، ويتفاقم العبء على النساء، ويضطر الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى ترك التعليم للعمل في الأنشطة الزراعية وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة نسب التسرب من التعليم الأساسي.

37- وتفتقر المناطق الريفية إلى عناصر البنية الأساسية، ولا سيما إلى خدمات الطاقة الحديثة والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي والطرق، التي هي عناصر لازمة لتلبية حاجات أساسية في المناطق الريفية وإحداث التحول المطلوب نحو التنمية الريفية.

38- وبطبيعة الحال يرتبط تحقيق التنمية الريفية ارتباطاً وثيقاً بمستوى التقدم الذي تحقق أو يمكن تحقيقه في المجالات الأربعة التي تناولها هذا التقرير، أي الأراضي والتصحّر والجفاف والزراعة، التي هي مدخلات أساسية للتنمية الريفية.

باء- التقدم المحرز

39- نصت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على: (أ) توفير عناصر البنية الأساسية للمناطق الريفية والنائية؛ (ب) توفير المسكن المناسب؛ (ج) دعم المشاريع الصغيرة للتصنيع الزراعي؛ (د) تأمين

1- توفير عناصر البنية الأساسية

40- لا يزال حوالي 20 في المائة من سكان البلدان العربية، معظمهم في المناطق الريفية والنائية، محرومين من خدمات الكهرباء.

41- أما خدمات مياه الشرب فحققت خلال الأعوام الخمسة الماضية تقدماً بسيطاً لم تحققه خدمات الصرف الصحي. ولا تزال المناطق الريفية في العديد من بلدان المنطقة في حاجة إلى إنشاء الطرق وتأمين خدمات النقل المناسبة.

2- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

(أ) الحد من الفقر

42- حققت البلدان العربية على المستوى الإقليمي تقدماً طفيفاً في الحد من الفقر بين الفترتين 1990-1995 و 2000-2004، حيث انخفض متوسط السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 19.5 إلى 18.2 في المائة. غير أن فوارق شاسعة تسود بين مختلف البلدان، حيث ارتفع هذه النسبة من 37.1 إلى 46.8 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، مما يدل على عدم توفر مقومات التنمية الريفية في هذه البلدان.

(ب) التعليم الأساسي

43- بلغت نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي 80.5 في المائة في السنة الدراسية 2004/2005، مسجلة زيادة متوسطها 10 في المائة خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية. وقد وصلت نسبة الالتحاق إلى 90 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بينما لم تتجاوز 50 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً.

(ج) تمكين النساء

44- أحرز تقدم واضح في هذا المجال، ولا سيما على صعيد تعليم الفتيات ونشاط المرأة الاقتصادي، والمشاركة السياسية في بعض البلدان.

(د) تحسين الصحة الإنجابية وخفض وفيات الأطفال

45- انخفضت وفيات الأطفال دون خمس سنوات من 91 إلى 70 حالة وفاة لكل ألف مولود، خلال الفترة 1990-2003. كما سجلت خدمات الصحة الإنجابية تحسناً ملحوظاً، إذ انخفض معدل وفيات النساء أثناء الولادة من 465 امرأة إلى 337 امرأة لكل مائة ألف ولادة. وتتباين هذه

(هـ) تحقيق الاستدامة البيئية

46- على الرغم من أن عدداً من بلدان المنطقة قد أدرج استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في برامج التنمية الوطنية ونفذ العديد من البرامج والمشاريع في القطاعات المختلفة الهادفة إلى تحقيق الاستدامة البيئية، لا تزال المنطقة تعاني من مشاكل كبيرة في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وخاصة في إدارة موارد المياه والطاقة، وفي مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وغيرها من الظواهر البيئية، تضعف إمكانات تحقيق الاستدامة البيئية.

جيم- التحديات والعوائق

طبقاً لما هو وارد في الفصل الأول من هذا التقرير (فقرة 24 الى 32)

دال- مجالات العمل المطلوب

47- يتضح من استعراض الوضع الراهن للتنمية الريفية، والتقدم المحرز نحو تحقيق بعض عناصرها، والتحديات التي لا تزال قائمة، أن إحراز مزيد من التقدم نحو التنمية المستدامة للمناطق الريفية، يستلزم تركيز المزيد من الاهتمام على تفعيل الجهود الموصى بها في الاتفاقيات والصكوك الدولية، وذلك على الأصعدة التالية:

(أ) العمل على المستويين الوطني والإقليمي لتعزيز الجهود من أجل تنمية المناطق الريفية في جميع البلدان العربية بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الحد من الفقر والجوع، وتعميم التعليم الأساسي، والرعاية الصحية والإنجابية، وتمكين المرأة؛

(ب) إدراج احتياجات وبرامج التنمية الريفية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية مع مراعاة عدالة توزيع الموارد بين المدن والأرياف؛

(ج) تطوير البنية الأساسية في المناطق الريفية، وخاصة خدمات الطاقة والمياه ومرافق الصرف الصحي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المساواة في الحصول على الموارد والخدمات؛

(د) زيادة الاهتمام ببناء قدرات النساء في الأرياف مع ضمان التطور المستمر لزيادة حصتهن من فرص العمل، وإبلاء اهتمام خاص للصحة الإنجابية وصحة الأم، ودعم جهود القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى، وتحسين المعدلات الإحصائية في هذه المجالات؛

(هـ) جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في المشاريع التي تستوعب أعداد كبيرة من القوى العاملة شرط أن تكون ذات جدوى اقتصادية، وأن تركز على أسس بيئية سليمة، وتوفر فرص العمل للفقراء الريفيين، مع العمل على الاستفادة من آليات التمويل الدولية

¹⁰ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007.

(و) دعم دور المنظمات الاجتماعية ومساهمة السكان في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة؛

(ز) إجراء دراسات وطنية على أكبر قدر من الكفاءة لمتابعة الإنجازات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدراج ذلك في تقارير وطنية سنوية لتسهيل تقييم الجهود وإجراء التحليلات المقارنة.

ثالثاً- الأراضي

ألف- الوضع الراهن

1- استخدامات الأراضي

48- المنطقة العربية هي أكبر وحدة جيوسياسية في فئة المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم. وتتصف هذه الفئة باتساع المساحات الصحراوية، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي. وتغطي الأراضي المزروعة في المنطقة العربية نحو 4 في المائة من المساحة الإجمالية. وتغطي الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي 10 في المائة من المساحة الإجمالية، وتغطي الغابات 4 في المائة بينما تستأثر المراعى بالحصة الكبرى من استخدامات الأراضي، إذ تغطي نحو 27 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية.

49- ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى التباين الكبير في توزع المساحات المستخدمة من الأراضي بين بلدان المنطقة. فالجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق والمغرب، مثلاً، تضمّ معظم المساحات القابلة للاستغلال، سواء من المساحات الصالحة للزراعة أم المراعى أم المساحات المكسوة بالغابات الطبيعية.

50- أما نصيب الفرد من الأراضي المزروعة فيتباين بشدة أيضاً بين بلد وآخر، وقد شهد تناقصاً مستمراً عبر الخمسة والعشرين الماضية¹¹. وتسجل نسبة مساحة الأراضي المروية إلى مساحة الأراضي المزروعة تباينات أيضاً بين بلدان المنطقة، إذ تتراوح بين 20 و95 في المائة، وتعزى أهمية الأراضي المروية إلى ارتفاع معدل إنتاجها من مجموع المنتجات الزراعية.

ب- أنواع التربة وصفاتها

51- تتوزع التربة في المنطقة ضمن فئتين رئيسيتين هما التربة الجافة والتربة الضعيفة¹².

(أ) التربة الجافة

¹¹ FAO STAT 1980-2005

¹² CAMRE, UNEP, and ACSAD, State of Desertification in the Arab Region, ACSAD, 2004 .

52- تنتشر أنواع التربة الجافة في معظم المنطقة العربية وتعتبر هذه الأنواع من التربة الجافة غير قادرة على إنتاج معظم المحاصيل، بما في ذلك محاصيل الحبوب، بدون استخدام مياه الري. ومن أنواع التربة الجافة التربة الكلسية (الجيرية) والتربة الجبسية والتربة المالحة. وتتصف أنواع التربة الجافة بانخفاض الإنتاجية وضعف القدرة الإمدادية بالعناصر الغذائية الكبرى والصغرى. وتنتشر في البعض منها عناصر كلسية صلبة تمثل عوائق فيزيائية لتغلغل الجذور ومياه الري في مسام التربة. كما أن وجود التربة الجبسية في الأراضي المروية يؤدي إلى مشاكل فيزيائية وهندسية نتيجة لتعطل قنوات الري وقيام عوائق كبيرة أمام حصول النباتات النامية على العناصر الغذائية من التربة.

53- وتمثل التربة الملحية محددًا لنمو معظم النباتات الزراعية، وخاصة النباتات الشديدة التأثر بتركز الأملاح في التربة الذي يلحق أضراراً بالنباتات النامية.

(ب) التربة الضعيفة التطور

54- تتصف أنواع هذا الصنف من التربة بغياب آفاق التشخيص على عمق معين. ومن أنواع التربة الضعيفة التطور التربة الرسوبية والتربة الرملية والتربة الضحلة، إضافة إلى أنواع أخرى محدودة الانتشار مثل التربة الطينية والتربة الرطبة.

55- ويتضح من استعراض صفات أنواع التربة في المنطقة العربية أن معظم هذه الأنواع قابل للتدهور بدرجات متفاوتة نتيجة لضعف هذه الأنواع وقلة إمكانات تطورها، وانخفاض محتوى التربة من المادة العضوية، وهشاشة الصفات الكيميائية والفيزيائية، وانخفاض خصوبتها. ولذلك تطلب لتنمية المستدامة لهذه التربة ترشيد استخدام التربة واتباع الأساليب الملائمة لإدراتها، وإضافة المدخلات المناسبة للتوصل إلى تنمية التربة ومنع تدهورها.

56- ويمثل شح الموارد المائية العامل الرئيسي للحد من التوسع الزراعي في المنطقة كما هي حال المناطق الجافة في العالم. ويؤثر هذا الشح في الموارد المائية على المتوسط العام لنصيب الفرد من المياه الذي يقدر بنحو 1057 م³ / سنة¹³، ويكاد لا يتجاوز خط الشح المائي وهو 1000 م³ سنة. والجدير بالذكر أن نصيب الفرد السنوي من المياه في غالبية البلدان العربية يقع دون خط الشح المائي بدرجات مختلفة.

57- وتشمل الموارد المائية التقليدية في المنطقة مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية. ووفقاً لتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2000، تستمد المنطقة نحو 2282 مليار متر مكعب من مياه الأمطار سنوياً، مقابل نحو 205 مليار متر مكعب من المياه السطحية ونحو 35 مليار متر مكعب من المياه الجوفية. ويتبين من هذه الأرقام أن مياه الأمطار هي المصدر الأكبر لموارد المياه في المنطقة. وهذا المصدر الهام يتعرض لفترات من الجفاف، وعدم انتظام في التوزيع، وتباين داخل الموسم الواحد، وتفاوت بين المواسم المتتالية، واختلاف في كثافة الأمطار، وطول مواسم الزرع. وهذه العوامل تؤثر كثيراً في تدفق المياه السطحية وتدفق المياه في الأودية، وفي تغذية الخزانات الجوفية. وتوضح الدراسات أن المنطقة تفقد الجزء الأكبر من الأمطار المتساقطة عليها بفعل التبخر والتسرب والجريان في الأودية غير المزروعة أو التدفق إلى البحيرات أو المناطق الساحلية.

58- وتستمد المنطقة الجزء الأكبر من مياهها السطحية من أنهار كبرى، مثل انهار النيل والفرات ودجلة، تنبع من خارج حدود المنطقة العربية. أما الأنهار المتبقية التي تجري على

¹³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السنوية، 2006.

59- وتنتشر خزانات المياه الجوفية ذات السعات المختلفة في المنطقة، ومنها خزانات كبيرة تمتد على مساحات واسعة وتتمتع بقدرات أمداية كبيرة بالمياه الجوفية. وغالباً ما تنتشر عدة بلدان عربية في هذه الخزانات الواسعة. ومن هذه الخزانات خزان الحجر الرملي النوبي المشترك بين الجماهيرية العربية الليبية والسودان ومصر وشمال تشاد والخزان الكبير المشترك بين تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والخزان الشرقي للبحر المتوسط والخزان الشرقي لشبه الجزيرة العربية المشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وهناك أحواض جوفية أخرى اصغر حجماً.

60- والمياه الجوفية هي مورد كبير يجب استغلاله على أسس سليمة. ويتطلب ذلك اتباع ممارسات تشمل تطبيق معامل الأمان وترشيد استخدام المياه المستخرجة، وإمكانية الاستعانة بموارد مائية أخرى بشرط توفر الجدوى الاقتصادية، وضمان الفوائد الاجتماعية ومقومات التنمية المستدامة.

61- وتشمل موارد المياه غير التقليدية مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة والمياه المحلاة، وهي موارد إضافية هامة، تستلزم الاستفادة منها التحكم بنوعية المياه المعالجة واستخدام هذه المياه لإغراض ملائمة ولأهداف اجتماعية واقتصادية سليمة بيئياً وتقنياً.

3- الغطاء النباتي

(أ) أراضي المراعي

62- تنتشر أراضي المراعي على نحو 27 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية. وتوزع هذه الأراضي بحصص متفاوتة بين البلدان العربية، حيث يوجد الجزء الأكبر منها في الجزائر والسودان والمغرب والمملكة العربية السعودية. وتنتشر المراعي أساساً في المناطق ذات الأمطار الحدية، التي يتراوح متوسطها السنوي بين 50 و200 مم.

63- وتتصف أراضي المراعي بالاتساع والانتشار واشتراك الموارد بين البلدان العربية عبر الحدود، وتضم سكاناً محليين يزاولون حرفة الرعي. وتنتج هذه الأراضي أيضاً قسماً كبيراً من المنتجات النباتية والحيوانية ومنتجات الصناعات الريفية.

64- وفي منتصف القرن العشرين، أدت الزيادة السكانية المطردة إلى إحداث ضغوط كبيرة من أسبابها تزايد الطلب على المنتجات الغذائية والأعلاف، مما شجع على زراعة مساحات من أراضي المراعي مع أن طبيعتها الهشة تتعرض للتدهور السريع، مما يؤدي إلى فقد الغطاء النباتي الطبيعي وفقد التنوع البيولوجي والأصناف النباتية المتأقلمة مع الظروف القاسية لهذه الأراضي.

65- وأدت الرغبة في زيادة إنتاجية المراعي إلى زيادة أعداد حيوانات الرعي بما يفوق قدرات أراضي المراعي، مما يؤدي إلى انتشار الرعي الجائر وفقد الأصناف النباتية المستساغة وانتشار الأصناف غير المستساغة. وقد أدت الممارسات البشرية الخاطئة مثل نشر نقاط المياه للشرب واستخدام السيارات لنقل الحيوانات وغيرها من الممارسات الضارة إلى تدهور مناطق المراعي وزيادة تعرضها للانجراف بفعل المياه والرياح، الذي يؤدي إلى فقد مكونات هامة من التربة وضعف إنتاجيتها. وتنتقل المواد المنجرفة بالمياه والرياح إلى مناطق بعيدة، فتخلّف آثاراً

66- وألحق انتشار الحيازة الجماعية لأراضي المراعي على أسس قبلية أضراراً بتنمية هذه المراعي، تجلّت في عدم اتباع أساليب صحية لإدارة المراعي وعدم توفير الاستثمارات المناسبة لتنميتها.

(ب) الغابات الطبيعية

67- تنتشر الغابات في الأراضي المرتفعة من المنطقة العربية. وفي السبعينات من القرن الماضي، كانت الغابات تغطي نحو 6.6 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة. ويتباين توزع هذه النسبة بين البلدان العربية حيث يضمّ السودان الجزء الأكبر من مساحة الغابات، تليه الجزائر والصومال والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن. والغابات تنتج العديد من المنتجات والخدمات، وخاصة المنتجات الخشبية والإصماغ، وتسهم في الحفاظ على البيولوجي، وتحدث أثراً إيجابية على المناخ، منها تجميع وفصل ثاني أكسيد الكربون.

68- إلا أن قطع الغابات استمر خلال العقود الماضية لأغراض شتى منها الحصول على الوقود والأخشاب، وزراعة مناطق الغابات. ونتيجة للإمعان في قطع الأشجار وحرق الغابات، تتناقص منتجات هذه المناطق ويزداد خطر التعرض لانجراف التربة. وتبين الإحصاءات أن المعدل السنوي لقطع أشجار الغابات تراوح بين 0.8 و2.4 في المائة¹⁴، وأدى إلى تناقص مساحات الغابات إلى نحو 4 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة وفقاً لإحصاءات عام 2000. إلا أن جهوداً طيبة بُذلت في الأعوام الماضية لإعادة تأهيل بعض مناطق الغابات من خلال اتباع الممارسات العلمية لإدارة الغابات وإعادة التشجير.

باء- التقدم المحرز

69- حققت المنطقة العربية إنجازات في مجال تنمية الأراضي وتحسينها. ومن هذه الإنجازات:

(أ) اتباع أساليب الإدارة المتكاملة

(1) الأراضي المروية

70- سجلت بلدان عربية عديدة ممارسات ناجحة في اتباع الأساليب التي تضمن تنمية الأراضي المروية باستعمال المحسنات الطبيعية، وتنظيم الدورات الزراعية، وتحسين تقنيات الري تدريجياً، والحد من استهلاك الأسمدة المعدنية، والبدء في اتباع أسلوب المقاومة الحيوية وغيرها من الأساليب التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين صفات التربة والحد من التلوث من مصادره المختلفة.

(2) الأراضي البعلية

¹⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007.

71- اضطلعت عدة منظمات عربية وإقليمية ودولية بدراسات ومشاريع رائدة لتوضيح أهمية التوجه إلى استخدام الأصناف المقاومة للجفاف، وإنتاج محاصيل مثل الحبوب والبقوليات، واتباع أساليب حصاد وتوزيع المياه، واستخدام أساليب الحراثة التي تحمي التربة من الإنجراف.

(3) أراضي المراعي

72- بدأ استخدام الأساليب المناسبة للحفاظ على أراضي المراعي من خلال تطبيق التقنيات العلمية لإدارة المراعي، والحد من زراعة المراعي الهامشية، والحماية من انجراف التربة. وقد طبقت هذه الأساليب بدرجات متفاوتة من النجاح.

(4) الغابات

73- يجري اتباع أساليب الإدارة المتكاملة للغابات، وخاصة في ضبط قطع الأشجار وإعادة زراعتها، وحماية الغابات من الحرائق، وإعادة تأهيل المسطحات المائية.

2- أساليب مكافحة الكوراث الطبيعية

74- من الإنجازات المحققة على هذا الصعيد، اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الفيضانات المفاجئة وتفشي الجراد وانتشار الأمراض وحوادث التلوث. ومن الأمثلة الناجحة قيام جامعة الدول العربية بإنشاء آلية للتنسيق للتصدي لهذه الأحداث ومعالجة آثارها.

3- تطوير أساليب التقييم والمتابعة

75- عملت منظمات إقليمية عديدة على تطوير أساليب التقييم والمتابعة الفعالة للمتغيرات التي تصيب صفات التربة والغطاء النباتي مع استخدام وسائل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

4- إنشاء قواعد البيانات النوعية

76- يجري العمل على إنشاء نظم وقواعد بيانات لتقييم تطور صفات التربة تتضمن بيانات رقمية لازمة لتحسين عملية اتخاذ القرار. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء قاعدة البيانات الخاصة بأنواع التربة والتضاريس (سوتر) التي تشارك فيها أكثر من ستة بلدان بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، وإنشاء قواعد بيانات أخرى عن الغطاء النباتي وتغيره، وجمع البيانات حول البيئة الجافة.

5- وضع المبادئ التوجيهية لاستخدام المياه العادمة

77- جرى إعداد المبادئ التوجيهية لمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها للأغراض الزراعية بواسطة فريق عمل يضم معظم المنظمات الإقليمية. وقد عقد هذا الفريق سلسلة من الاجتماعات في القاهرة.

جيم- التحديات والعوائق

طبقاً لما هو وارد في الفصل الأول من هذا التقرير (فقرة 24 الى 32)

دال- مجالات العمل المطلوب

78- يتضح من استعراض الوضع الراهن لاستخدامات الأراضي، والتقدم المحرز في تحسينه، والتحديات التي لا تزال قائمة، أن إجازة مزيد من التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للأراضي يستلزم مزيداً من العمل على الأصعدة التالية:

(أ) على المستوى الوطني:

(1) وضع وتنفيذ برامج وطنية لحصر موارد الأراضي وإعداد خرائطها واستكمال كافة المعلومات المتعلقة بها، بغية إنشاء قواعد بيانات رقمية صحيحة لا تتضارب مع مصادر المعلومات الأخرى، وتدعم التخطيط السليم لإدارة موارد الأراضي وتحسين استثمارها، وذلك بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية المعنية؛

(2) سن التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية موارد الأراضي والمياه من عوامل التدهور التي لا تزال تتفاقم في المنطقة، ومن عوامل التلوث والزحف العمراني، ومن الإدارة غير الرشيدة والاستغلال الجائر؛

(3) العمل على تطوير موارد الأراضي وصيانتها عن طريق دعم نظم الإرشاد ونقل التكنولوجيا المناسبة، وإنفاذ التشريعات؛

(4) تعزيز إمكانات مؤسسات البحث العلمي في البلدان العربية لتمكينها من إتمام البحوث اللازمة لمعالجة المشاكل الفعلية التي يواجهها المنتفعون على الأرض، بما يحقق ترابطاً بين النتائج والتطبيقات؛

(5) وضع وتطوير السياسات والبرامج اللازمة للحد من تدهور الموارد المائية في المنطقة من خلال ترشيد استخدام للمياه في جميع القطاعات، وخاصة في مجال الزراعة، بما في ذلك اتباع سياسة تركز على التوفيق بين الاستخدام والإنتاج، تهدف إلى زيادة العائد من وحدة المياه، وتخصيص استخدام الموارد المائية حسب نوعيتها ونوعية التربة، وتحسين أساليب الري المطبقة؛

(6) وضع سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لاستغلال موارد المياه الجوفية مع تحديد معامل الأمان للسحب والالتزام به، بالإضافة إلى استخدام المياه التي تحتوي على كميات متفاوتة من الأملاح بما في ذلك التشارك في استخدام بعض مصادر المياه؛

(7) الاستخدام الآمن لجميع الموارد المائية المتاحة بما في ذلك الموارد غير التقليدية وتعظيم الاستفادة منها، وذلك لمواجهة الجفاف وشح المياه التقليدية.

(ب) على المستوى الإقليمي:

(1) التعاون بين البلدان والمنظمات العربية والإقليمية لوضع خطة عربية متكاملة للحد من تدهور موارد الأراضي، وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة؛

(2) تبادل الخبرات والمعلومات بين البلدان العربية، وبينها وبين المنظمات العربية والإقليمية المختصة.

رابعاً- الجفاف

ألف- الوضع الراهن

79- يقع أكثر من تسعين في المائة من المساحة الإجمالية للأراضي العربية في مناطق مناخية قاحلة وجافة، وتغطي المناطق القاحلة 67 في المائة من المساحة الإجمالية ولا يتجاوز معدل الأمطار الهاطلة عليها 100 مم في السنة. أما المناطق الجافة فتغطي 23 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة ويتراوح متوسط معدل الأمطار الهاطلة عليها بين 100 مم و 300 مم في السنة.

80- وتقع معظم المناطق شبة الجافة وشبة الرطبة المحدودة جداً في المناطق الساحلية الشمالية المرتفعة كما في وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان والمغرب. وتهطل الأمطار الموسمية على هذه المناطق بمتوسط سنوي يتراوح بين 300 و1500 مم في السنة، معظمها يتساقط في فصلي الخريف والشتاء.

81- وبعيداً عن التباينات الطبيعية لمعدلات الأمطار أثناء الفصل الواحد وبين الفصول الماطرة، عانت بلدان كثيرة من شمال إفريقيا وغرب آسيا من موجات جفاف متكررة على درجات وفترات زمنية متفاوتة. ويتسبب مثل هذا الجفاف في نقص ملحوظ (يزيد عن 50 في المائة) في المتوسط السنوي لمعدل سقوط الأمطار. ومن نهاية الثمانينات وحتى عام 1993، عانت تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية من الجفاف. وخلال العقود القليلة الماضية عانى المغرب من الجفاف بمعدل مرة كل ثلاث سنوات¹⁵. أما السودان فقد تعرض للجفاف في فترتي السبعينات والثمانينات، كما تعرض الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن لموجات جفاف مماثلة¹⁶.

82- وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يحدث تغير المناخ أثراً ضاراً ستطال المنطقة في العقود المقبلة¹⁷. ومن هذه الآثار ارتفاع درجة حرارة الجوى، بمعدل يتراوح بين 1.5 إلى 4.5 درجة مئوية، مما يؤدي إلى ذوبان الجليد في القطبين، وإلى الارتفاع التدريجي لمستوى سطح البحر. ونتيجة لذلك، تتفاقم الضغوط على استخدامات الأراضي وموارد المياه، ويزداد الحمل الحراري على الغطاء النباتي. ولهذه التغيرات آثار بالغة في انتشار الأمراض والحشرات، وانتشار العوامل المناخية الشديدة مثل موجات الجفاف، وضعف التنوع البيولوجي. ومن شأن هذه التغيرات أيضاً أن تؤثر في استخدامات الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، وكذلك في وضع الإنتاجية الزراعية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأن تسهم في اتساع ظاهرة التصحر.

باء- التقدم المحرز

83- في ظل موجات الجفاف المتكررة في المنطقة العربية والأضرار التي تنجم عنها، تولى معظم الحكومات العربية مزيداً من الاهتمام بهذه الظاهرة، وقد أحرزت بعض التقدم في التعامل مع الظروف الناجمة عنها، بيد أن هذه الجهود تبقى دون مستوى التوقعات إذ أن النهج المتبع في اتخاذ الإجراءات حالياً هو إدارة الكوارث وليس إدارة المخاطر.

¹⁵ UNEP, Africa Environment Outlook: Past, Present, and Future Perspectives. Earthprint, Limited, UK, 2002.

¹⁶ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002.

¹⁷ IPCC 2001

1- الآثار السلبية الحالية للجفاف

84- عندما تحدث موجات الجفاف الشديد، تكون الزراعة أكثر القطاعات المتضررة، إذ ينقص الإنتاج. وقد ضربت موجات الجفاف التي حلت خلال العقود الثلاثة الماضية معظم بلدان المشرق والمغرب. وبينت بعض الأبحاث أن الجفاف الذي حدث في عام 1999 قد تسبب في خسارة قدرها 40 في المائة من إنتاج الحبوب في الجمهورية العربية السورية، كما ألحق خسائر بالإنتاج الحيواني¹⁸. وبلغ معدل الخسارة في إنتاج الألبان واللحوم الحمراء 40 في المائة في الأردن حيث يعتبر المزارعون ومربي المواشي أكثر الفئات المتضررة. أما في شمال إفريقيا، فتظهر الدراسات أن المغرب قد تعرض لموجات من الجفاف خلال الفترتين بين 1980-1985 و1990-1995، اضطر على أثرها إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب، وخصوصاً القمح، لتلبية حاجات السكان. وفي المغرب بلغت كمية القمح المستوردة على أثر الجفاف الذي حدث في عام 1999-2000 حوالى خمسة ملايين طن في عام 2001 مقابل معدل سنوي طبيعي قدره 2.4. وتعرضت تونس للجفاف في الفترة نفسها تقريباً (1982-83 و 1993-95). وتسبب تعاقب عامي الجفاف في موريتانيا في تدهور إنتاج المحاصيل والمراعي، وبالتالي في ارتفاع حاد في أسعار الأغذية والأعلاف.

2- الجهاز المؤسسي

85- إزاء موجات الجفاف الطويلة التي حلت مؤخراً، قامت معظم البلدان العربية بتأسيس لجنة حكومية للجفاف تضم ممثلين عن وزارات مختلفة، وتتولى تنسيق جهود التعامل مع أزمات الجفاف. وحاولت البلدان أيضاً معالجة مسألة التنسيق بين مختلف الإدارات والهيئات المعنية بقضايا الجفاف، وأطلق العديد منها برنامج الطوارئ الوطني للجفاف بغية تخفيف آثار الجفاف على السكان، والمحاصيل، والمواشي، والنظم الزراعية الرعوية. وتخضع لجنة التنسيق الوطنية لسلطة سياسية عليا مثل وزير الزراعة أو رئيس الوزراء (كما في المغرب). وأنشئت لجان فرعية على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظات لتنفيذ التدابير التي تقرها لجنة التنسيق الوطنية.

3- تدابير الغوث من الجفاف

86- ركزت البلدان العربية، بدعم من المنظمات الدولية، على تدابير الغوث من الجفاف. ومن التدابير التي جرى تطبيقها في العدد من البلدان:

(أ) توفير العلف الإضافي لحماية الثروة الحيوانية إذ يتم توجيه معظم التمويل إلى دعم كلفة توفير المركبات العلفية وتوزيعها؛

(ب) تشجيع حفر الآبار وتقديم الدعم لشراء معدات الري؛

(ج) إدراج إلغاء الديون وإعادة جدولتها وخلق فرص العمل في المناطق الريفية ضمن برامج معالجة الجفاف في بعض البلدان؛

¹⁸ Hamdallah, 2001.

(د) متابعة توفر الموارد المائية في خزانات السدود بغية ترشيد استخدامها عندما يشهد الجفاف، في تلبية حاجات الإنسان والحيوان من مياه الشرب، وحماية المحاصيل المعمرة مثل الأشجار، وسد حاجات المحاصيل الحولية من المياه؛

(هـ) توفير تأمين زراعي ضد موجات الجفاف وزيادة إنتاج البذور لضمان تلبية حاجات المزارعين الموسم الزراعي الذي يعقب موجات الجفاف.

4- التدابير الطويلة الأجل

87- تدرك حكومات عربية كثيرة وجود حاجة ملحة إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل في إطار إدارة المخاطر. وهذا الإدراك هو ثمرة الجهود التي تبذلها الهيئات الدولية لحث صانعي القرار على اعتماد هذا النهج. ومن المعروف حالياً أن البلدان العربية تشارك في ورشات العمل والشبكات وبرامج البحث الإقليمية والدولية التي تهدف إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الجفاف.

88- وتبذل جهود متضافرة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية على الصعيدين الوطني والإقليمي للمساعدة على إيجاد حلول طويلة الأجل. وتشمل أنشطة البحث وضع آليات لاتخاذ القرار واستراتيجيات للتخفيف من إضرار الجفاف. ويمكن تلخيص بعض هذه الأنشطة على النحو التالي:

(أ) إجراء مشاورات بين خبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق والأراضي القاحلة الجافة والمفوضية الأوروبية، في ورشة عمل حول التخفيف من أضرار الجفاف في الشرق الأدنى والمتوسط التي نظمت في المقر الرئيسي للمركز، في حلب، الجمهورية العربية السورية، في أيار/مايو 2001؛

(ب) شبكة معلومات الجفاف التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والأراضي القاحلة بالتعاون مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمفوضية الأوروبية كجهتين متعاونتين؛

(ج) مشروع حوض المتوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MEDROPLAN) حول وضع تدابير لإدارة خطر الجفاف، تنفذه مجموعة من المؤسسات الوطنية للبحوث الزراعية بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تطور المشروع ليصبح شبكة إقليمية، وجرى اختبار المنهجية في مواقع رائدة في بعض البلدان؛

(د) إنشاء شبكة نظم الإنذار المبكر للجفاف بين تونس والجزائر والمغرب بتنسيق من مرصد الصحراء الكبرى والساحل، وإطلاق خطة العمل، والبدء في تنفيذ بعض الأنشطة؛

(هـ) تطوير شبكة إدارة الجفاف في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ووسط آسيا تحت اسم (NEMEDCA Drought Network)، ويتولى تنسيق العمل في إطارها كل من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومنظمة

5- تغير المناخ

89- أوضحت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية، ومنها ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر، إضافة إلى آثار بيولوجية واجتماعية واقتصادية خطيرة.

جيم- التحديات والعوائق

90- طبقاً لما هو وارد في الفصل الأول من هذا التقرير (فقرة 24 الى 32)، و تبقى الجهود المبذولة لمكافحة الجفاف دون المستوى المتوقع، إذ إن النهج المتبع في اتخاذ الإجراءات حالياً هو نهج إدارة الكوارث وليس إدارة المخاطر.

دال- مجالات العمل المطلوب

91- يتضح من استعراض الوضع الراهن لظاهرة الجفاف، والتقدم المحرز في معالجتها، والتحديات التي لا تزال قائمة، أن إحراز مزيد من التقدم في إدارة هذه الظاهرة والتخفيف من أضرارها يستلزم مزيداً من العمل على الأصعدة التالية:

(أ) العمل على إنشاء وتفعيل مراكز للإنذار المبكر بالجفاف تعنى بضمان التدفق المستمر للمعلومات حول التغيرات المناخية والتطورات العلمية والمؤشرات ذات الصلة، وتحديد الإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر الجفاف في إطار من التعاون بين البلدان العربية؛

(ب) دعم سبل التنبؤ بالجفاف عن طريق اعتماد نظم المراقبة الميدانية، ونظم الاستشعار عن بعد والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام هذه المؤشرات في إطار نهج متكامل للتعلم في فهم طرق التنبؤ بأحداث الجفاف؛

(ج) تحديد ووضع خرائط للمناطق الزراعية البيئية المتجانسة من حيث ظروف المناخ، وخصائص التربة، والمناظر الطبيعية، والموارد المائية، واستخدامات الأراضي، فهذه الأدوات تساعد في تحديد الأنماط المعرضة للجفاف، ورسم خرائط لمخاطر الجفاف، واختيار الاستراتيجيات الملائمة للتخفيف من إضرار الجفاف وإدارته؛

(د) إنشاء ووضع تدابير للحد من الجفاف والتكيف مع التغير المناخي المحتمل، وتقصير الآثار المحتملة ووضع خطط لحماية المناطق الساحلية الطويلة، ولهذا الاتجاه أولوية بالغة في ضوء للنتائج التي أوردتها الهيئة الحكومية للتغير المناخي التي توضح السيناريوهات الممكنة لارتفاع منسوب البحر، وغير ذلك من الأضرار؛

(ه) دمج الأدوات المالية والعمل على تضافر الجهود الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي والتصحر والجفاف والتكيف مع التغير المناخي.

خامساً- التصحر

ألف- الوضع الراهن

92- وفقاً لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يعني مصطلح "التصحر" تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة نتيجة لعوامل عديدة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية. وفي المنطقة العربية، يُلاحظ أن معظم الأراضي تعاني من التصحر بدرجات مختلفة ولأسباب متعددة. وقد أدت هذه المشكلة إلى تداعيات بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة على السكان.

93- ومن الآثار الضارة للتصحر في المنطقة العربية تدني إنتاجية غالبية المراعي الطبيعية التي تغطي أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للاستغلال في المنطقة، و تدهور الغابات، وانحسار الغطاء النباتي، وفقد التنوع البيولوجي، وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وصفاتها (المروية والبعلية). ويسهم التصحر في انتشار الفقر وتقويض مقومات المعيشة في المناطق الريفية مما يدفع الرجال إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن ويزيد الأعباء التي يتحملها النساء والأطفال في الأرياف.

باء- التقدم المحرز

94- منذ دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حيز التنفيذ، وما تلاها من اتفاقيات وصكوك بشأن التنمية المستدامة، وخاصة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، تبذل البلدان العربية والمنظمات الإقليمية العاملة في المنطقة جهوداً كبيرة لمواجهة ظاهرة التصحر. ومن أهم الإنجازات التي تحققت في معظم البلدان العربية:

(أ) المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقد وضعت البلدان خططاً وطنية لتنفيذها استناداً إلى المبادئ التوجيهية التي حددتها مؤتمرات الأطراف الداخلة في الاتفاقية، وأدرجت المعايير وبرامج العمل المعنية بمكافحة التصحر ضمن خطط التنمية الوطنية؛

(ب) إنشاء مجالس ومؤسسات وطنية مختصة تعنى بتنسيق الجهود في إطار من التعاون مع وزارات البيئة وغيرها من الوزارات المختصة؛

(ج) سن التشريعات والقوانين اللازمة للحد من تدهور الموارد، وخاصة فيما يتعلق بالزحف العمراني على موارد الأراضي المنتجة، والتلوث ومصادره والأنشطة السكانية التي تسهم فيه، إلا أن آليات إنفاذ هذه التشريعات أما غائبة أو غير كافية؛

(د) البدء في اتخاذ مبادرات لإتباع النهج التشاركي، ودعم مشاركة أصحاب المصلحة في تخطيط الأنشطة والمشاريع ذات الصلة وتصميمها وتنفيذها؛

(هـ) تحقيق نجاح في تلبية قسم كبير من الحاجات المالية اللازمة لمشاريع الحد من التصحر على المستوى الوطني؛

(و) تنفيذ عدد من برامج بناء القدرات والتوعية بقضايا التصحر في المنطقة، وذلك على مستويات مختلفة تشمل متخذي القرار، والاختصاصيين، وكذلك جميع المستفيدين.

(ز) تنفيذ عدد من المشاريع المتكاملة التي استهدفت مكافحة ظاهرة التصحر في جميع استخدامات الأراضي، وذلك بمساندة من الصناديق والآليات الدولية ذات الصلة مثل صندوق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

(ح) إطلاق مبادرات لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر مثل إعادة تأهيل المناطق المتدهورة وتحسين إنتاجيتها والتوسع في استخدام موارد المياه غير التقليدية وتطوير استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في رصد ظاهرة التصحر؛

(ط) تطوير عدد من المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة التصحر في المنطقة بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات إقليمية ودولية، ومن هذه المشاريع إنشاء نظام أكساد الإقليمي للإنذار المبكر للتصحر بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون، والبرنامج دون الإقليمي لمكافحة التصحر في دول غرب آسيا، وبرنامج حماية الواحات من التدهور الذي يجري من خلاله تنفيذ مشروع لحماية النظم البيئية في الواحات العربية.

95- إلا أن هذه الظاهرة لا تزال تشكل خطراً كبيراً يهدّد سبل معيشة الإنسان والموارد الطبيعية المتاحة. ولذلك لا بد من بذل مزيد من الجهود لمعالجة أسباب التصحر والتغلب على العوائق والتحديات التي تواجه البلدان العربية في هذا المجال. والجدير بالذكر أن اتجاهاً متزايداً يُلاحظ لتعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان وبينها وبين المنظمات في المجالات المشار إليها وتشجيع أنشطة البحوث والإرشاد في هذا المجال.

جيم- التحديات والعوائق

طبقاً لما هو وارد في الفصل الأول من هذا التقرير (فقرة 24 الى 32)

دال- مجالات العمل المطلوب

96- يتضح من استعراض الوضع الراهن لظاهرة التصحر، والتقدم المحرز في مكافحتها، والتحديات التي لا تزال قائمة، أن إحراز مزيد من التقدم في مكافحة التصحر ومعالجة أسبابه نتائجه يستلزم مزيداً من العمل على الأصعدة التالية:

(أ) وضع استراتيجيات وأولويات مكافحة التصحر ضمن سياسات التنمية المستدامة والالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وكذلك المساهمة في تنفيذ البرامج دون الإقليمية لمكافحة التصحر؛

(ب) اعتماد نهج متكامل في مكافحة التصحر يتناول جميع الجوانب الفيزيائية والإحيائية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة؛

(ج) تعزيز إنشاء مراكز المعلومات الخاصة بمراقبة التصحر ومكافحته وتدريب العاملين الفنيين فيها على اتباع النهج المبنية على المشاركة في حفظ الموارد على أساس التنمية المستدامة؛

(د) تفعيل نهج الإدارة التشاركية بين جميع أصحاب المصلحة، لاسيما النساء والشباب في مكافحة ظاهرة التصحر بجميع جوانبها الفيزيائية والإحيائية والاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) تعزيز التعاون العربي في مجالات حماية البيئة وحفظ الموارد، تحت مظلة جامعة الدول العربية، والعمل على تكثيف التشاور والتنسيق وتحقيق التكامل بين أنشطة المؤسسات الوطنية المعنية وبينها وبين المنظمات الإقليمية في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية لمكافحة التصحر، التنوع البيولوجي، وتغير المناخ؛

(ز) تشجيع صناديق وبرامج المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة على تقديم الدعم إلى البلدان العربية في الجهود التي تبذلها لمكافحة التصحر.

المراجع

المراجع باللغة العربية

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، (2007) التصحر في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 30 تشرين الأول/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، .ESCWA/SDPD/2007/WG.5/6

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، موارد الأراضي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 30 تشرين الأول/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، .ESCWA/SDPD/2007/WG.5/5

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 30 تشرين الأول/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، .ESCWA/SDPD/2007/WG.5/4

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 30 تشرين الأول/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، .ESCWA/SDPD/2007/WG.5/9

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي 2006، الملخص التنفيذي، الخرطوم، يوليو 2007.

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، الجفاف في العالم العربي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 30 تشرين الأول/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، .ESCWA/SDPD/2007/WG.5/7

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقارير السنوية، 2005-2007.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف الإنمائية للألفية: الانجازات والتوقع في المنطقة العربية نحو 2015، 2003.

المراجع بالانكليزية

Arab Organization for Agriculture Development (AOAD), Arab Agricultural Statistics Yearbook, 2000.

CAMRE, UNEP and ACSAD (2004) State of Desertification in the Arab Region. ACSAD, 2004.

CEDARE and IFAD, Regional Strategy for the Utilization of the Nubian Sandstone Aquifer System. CEDARE, 2001.

ELBagouri I.H, Marginal Lands of the Arab World – Constraints and Potentials. Regional Workshop "Degradation and Rehabilitation of Marginal Lands in the Arab Region". CEDARE / ICARDA, 2-4 July 2000.

ELBagouri I.H. Drought Mitigation Plans in the Near East. Background paper. FAO/RONE, 2001.

ELBagouri IH (2004) Impacts of Climate Change on Land Resources in Egypt. 1st National Workshop on "Impacts of Climate Change on Natural Resources of Egypt". Academy for Scientific Research and Technology, 14 Sept. 2004, Ismailia, Egypt.

ESCWA, Second Preparatory Meeting of the Working Team for CSD-16. ACSAD,. 24-25 June 2007.

FAO, long term plans for drought mitigation and management in the Near East Region. 26th regional conference for the Near East, 9-13 March, 2002.

FAOSTAT, Statistics Databases. Food and Agriculture Organization of The United Nations, 1998.

Hamdallah (2001). Drought preparedness and mitigation plans in the Near East: An overview. Expert consultation and Workshop on Drought mitigation. Aleppo Syria 27-31 May, 2001.

IPCC. Climate Change 2001- Impacts, Adaptation and Vulnerability. Intergovernmental Panel on Climate Change, Cambridge University, Press, London,2001.

UNEP (2002) Africa Environment Outlook, Past, Present and Future Perspectives. Earthprint Limited, UK. UNEP, Nairobi, Kenya.

United Nations. Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June 1992, 1992.

United Nations, World Summit on Sustainable Development (Rio' Earth Summit + 10), Johannesburg, South Africa. Monday 26th August - 4th September 2002.

United Nations (2005). The Millennium Development Goals in the Arab Region 2005. 9 December 2005, E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1

_____. Report of the Regional Implementation Meeting of the Economic and Social Commission for Western Asia. 2 February 2006. (E/CN.17/2004/4/Add.2)